

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 65 ((المآد 73) لا حُجَّةَ مَعَ اِلْاِحْتِمَالِ الذَّائِرِ عَنْ دَلِيلِ . هَذِهِ الْقَاعِدَةُ قَدْ وَرَدَتْ فِي الْمَجَامِعِ وَيُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّ كُلَّ حُجَّةٍ عَارِضَةٍ اِحْتِمَالُ مُسْتَنَدٍ إِلَى دَلِيلٍ يَجْعَلُهَا غَيْرَ مُعْتَبَرَةٍ , وَلَئِنْ اِلْاِحْتِمَالُ غَيْرِ الْمُسْتَنَدِ إِلَى دَلِيلٍ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ . مِثَالُ ذَلِكَ : لَوْ أَقَرَّ أَحَدٌ لِأَحَدٍ وَرَثَتِهِ بِدَيْنٍ , فَإِنْ كَانَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ لَا يَصِحُّ مَا لَمْ يُصَدِّقْهُ بِأَقِي الْوَرَثَةِ , وَذَلِكَ لِأَنَّ اِحْتِمَالَ كَوْنِ الْمَرِيضِ قَصْدًا اِلْاِقْرَارِ حِرْمَانِ سَائِرِ الْوَرَثَةِ مُسْتَنَدًا إِلَى دَلِيلِ كَوْنِهِ فِي الْمَرَضِ , وَأَمَّا إِذَا كَانَ اِلْاِقْرَارُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ جَازٍ , وَاحْتِمَالُ إِرَادَةِ حِرْمَانِ سَائِرِ الْوَرَثَةِ حِينَئِذٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اِحْتِمَالُ مُجَرَّدٍ وَنَوْعٌ مِنْ التَّوَهُُّمِ لَا يَمْنَعُ حُجَّةَ اِلْاِقْرَارِ . وَلَئِنْ اِقْرَارَ الْمَرِيضِ لِغَيْرِ الْوَارِثِ ; لِأَنَّ فِي إِمْكَانِ الْمَرِيضِ إِصَالُ الْمَنْفَعَةِ لِأَجْنَبِيٍّ بِطَرِيقِ الْوَصِيَّةِ لَا يُوْجَدُ فِيهِ مَا يُوْجَدُ لِلْوَارِثِ مِنْ اِلْاِحْتِمَالِ فَهُوَ صَحِيحٌ وَمُعْتَبَرٌ . (المآد 74) لَا عِبْرَةَ لِلتَّوَهُُّمِ . هَذِهِ الْقَاعِدَةُ ذُكِرَتْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ , وَمِنْهَا (مَجْمَعُ الْفَتَاوَى) وَيُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهُ , كَمَا لَا يَثْبُتُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ اسْتِنَادًا عَلَى وَهْمٍ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الشَّيْءِ الثَّابِتِ بِصُورَةٍ قَطْعِيَّةٍ بِوَهْمٍ طَارِئٍ . مِثَالُ ذَلِكَ : إِذَا تَوُفِّيَ الْمُفْلِسُ تَبَاعُ أَمْوَالِهِ وَتُقَسَّمُ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ , وَإِنْ تَوَهَّمُ أَنَّهُ رُبَّمَا ظَهَرَ غَرِيمٌ آخِرٌ جَدِيدٌ , وَالْوَاجِبُ مُحَافَظَةٌ عَلَى حُقُوقِ ذَلِكَ الدَّائِنِ الْمَجْهُولِ أَلَّا تُقَسَّمُ وَلَئِنْ ; لِأَنَّهُ لَا اِعْتِبَارَ لِلتَّوَهُُّمِ تُقَسَّمُ الْأَمْوَالُ عَلَى الْغُرَمَاءِ , وَمَتَى ظَهَرَ غَرِيمٌ جَدِيدٌ يَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْهُمْ حَسَبِ الْأُصُولِ الْمَشْرُوعَةِ . كَذَا إِذَا بَيَّعَتْ دَارٌ وَكَانَ لَهَا جَارَانِ لِكُلِّ حَقِّ الشُّفْعَةِ , أَحَدُهُمَا غَائِبٌ فَادَّعَى الشَّافِعُ الْحَاضِرُ الشُّفْعَةَ فِيهَا , يُحْكَمُ لَهُ بِذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ إِرْجَاءُ الْحُكْمِ بِدَاعِي أَنَّ الْغَائِبَ رُبَّمَا طَلَبَ الشُّفْعَةَ فِي الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ , كَذَلِكَ إِذَا

كَانَ لِدَارِ شَخْصٍ نَافِذَةٌ عَلَى أُخْرَى لِجَارِهِ تَزِيدُ عَلَى طُولِ
 الْإِنْسَانِ ، فَجَاءَ الْجَارُ طَالِبًا سَدَّ تِلْكَ النَّافِذَةَ بِدَاعِي أَرْسَهُ
 مِنْ الْمُؤْمَكِنِ أَنْ يَأْتِيَ صَاحِبُ النَّافِذَةِ بِسُلْطَمٍ وَيُشْرِفَ عَلَى
 مَقَرِّ النَّسَاءِ ، فَلَا يُلْتَفَتُ لِمَلَابِهِ ، كَذَا لَا يُلْتَفَتُ لِمَلَابِهِ
 فِيمَا لَوْ وَضَعَ جَارُهُ فِي غَرْفَةٍ مُجَاوِرَةٍ لَهُ تَبْدَأُ وَطَلَبَ رَفْعَهُ
 بِدَاعِي أَرْسَهُ مِنْ الْمُؤْمَكِنِ أَنْ تَعْلَقَ بِهِ الدَّارُ فَتَحْتَرِقَ
 دَارُهُ . كَذَا : إِذَا جَرَحَ شَخْصٌ آخَرَ ، ثُمَّ شَفِيَ الْمَجْرُوحُ مِنْ
 جُرْحِهِ تَمَامًا وَعَاشَ مُدَّةً ، ثُمَّ تَوُفِّيَ فَادَّعَى وَرَثَتُهُ بِأَرْسَهُ
 مِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونِ وَالِدُهُمْ مَاتَ بِنِزَالِ الْجُرْحِ ، فَلَا
 تُسْمَعُ دَعْوَاهُمْ . (الْمَادَّةُ 75) الثَّابِتُ بِالنَّبْرْهَانِ كَالثَّابِتِ
 بِالْعِيَانِ يَعْنِي إِذَا ثَبِتَ شَيْءٌ بِالنَّبْيِ نَذَرِ الشَّرْعِيَّةِ مَثَلًا كَانَ
 حُكْمُهُ كَالْمُشَاهَدَةِ بِالْعِيَانِ ، النَّبْرْهَانُ - هُوَ الدَّلِيلُ الَّذِي
 يُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَيُمَيِّزُ الصَّحِيحَ مِنَ الْفَاسِدِ .
 يَسْتَعْمَلُ الْفُقَهَاءُ كَلِمَةَ (بَرْهَانٌ عَلَيْهِ) بِمَعْنَى أَقَامَ شُهُودًا
 ، وَالشَّهَادَةُ السَّتِي يَقْصِدُهَا الْفُقَهَاءُ بِهِذِهِ الْكَلِمَةِ هِيَ
 الشَّهَادَةُ الْعَادِلَةُ . ذَلِكَ غَيْرُ مَا يُرِيدُهُ الْأُصُولِيُّونَ بِهَا .
 الْعِيَانُ - رُؤْيَا شَيْءٍ بِصُورَةٍ وَاضِحَةٍ لَا يَبْقَى مَعَهَا مَجَالٌ
 لِلشَّكِّ . يُقَالُ : فُلَانٌ عَايَنَ الشَّيْءَ الْفُلَانِيَّ يُرَادُ بِذَلِكَ
 أَرْسَهُ نَظَرَهُ بِعَيْنِهِ .